الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

15 **جماد ثاني** 1440 –20 **فبراير** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

«حقوق الإنسان" تناقش الخدمات المقدمة للمعاقين عبر 4 محاور

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/616078

المدينة - الرياض
تنظم هيئة حقوق الإنسان اليوم بمدينة الرياض، ندوة عن «حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» بالتعاون مع مكتب هيئة الأمم المتحدة ومشاركة عدد من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمختصين والمهتمين. وتأتي هذه الندوة الموسعة بمحاورها الأربعة بعد أن عقدت الهيئة ورشة عمل متخصصة جمعت فيها ممثلي ذوي الإعاقة ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة وعدد من أسر المعاقين وخبراء من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حيث وُقِف على الوسائل التي يجب على الجهات الحكومية والأهلية توفيرها لذوي الإعاقة من أجل التمتع بحقوقهم التي الأنظمة المرعية في المملكة.
وتهدف الندوة إلى مناقشة نتائج الورشة والتعرف على خطط الجهات ذات العلاقة المستقبلية والتحديات التي تواجههم لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة وتطوير الأنظمة بما يكفل رفع مستوى الخدمات وتوفير أعلى المعايير المطبقة عالميًا لرعاية المعاقين، وكذلك تعزيز ونشر الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة بما يتوافق مع المعايير الدولية، والتعريف بالجهود الوطنية في هذا المجال.
وستتناول الندوة عبر 4 محاور الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وواقع حقوقهم والخطط المستقبلية التي تقدمها الجهات المختصة في المجالات (الصحية والتعليمية والأمنية والعدلية والحق في التأهيل والتدريب والتوظيف)، وكذلك التحديات الحالية للأشخاص ذوي الإعاقة وآلية معالجتها وفق برامج وخطط التحول الوطني للجهات ذات العلاقة في ضوء رؤية المملكة 2030.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الشورى» يرفض توصية تدعو لتحديد الأجر بالساعة.. ويطالب بالعدالة في التوظيف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622251

الرياض - نجود سجدي |منذ **3**ساعات في 20 فبراير 2019 -اخر تحديث في **20**فبراير 2019 / 01:10
رفض مجلس الشورى بأغلبية أعضائه توصية تدعو وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى تحديد العمل والأجر بالساعة بدلاً من الشهر للعاملين في القطاع الخاص، بما يتلاءم مع كلفة المعيشة السنوية في مختلف مناطق المملكة.
وطالب المجلس خلال جلسته المنعقدة أمس)الثلثاء)، الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية، لتعزيز الشفافية والحوكمة في إجراءات التوظيف أو التعاقد على الوظائف أو عقود العمل في الشركات المملوكة لمؤسسات أو هيئات أو صناديق حكومية بالكامل، أو ملكية جزئية مؤثرة، بما يكفل تحقيق تكافؤ الفرص والعدالة، وهي توصية إضافية تقدّم بها الدكتور فيصل آل فاضل، ونالت تأييد 71 عضواً.
وقال آل فاضل: «يُثار موضوع المحسوبية في التوظيف منذ زمن، وتطفو هذه القضية على السطح عند نشر اتهامات لمسؤول بتعيين أحد أقاربه، باعتبار أن ما قام به يُعد انتهاكاً لقيم العمل ونوعاً من التجاوز غير المقبول، حتى ولو كان القريب جديراً بالوظيفة، ويملك القدرات والمهارات المطلوبة»، مشيراً إلى رصد حالات توظيف الأقارب بغير مسوغ نظامي في بعض الشركات، وتم تناولها في وسائل التواصل الاجتماعي، معتبراً أن هذه الحالات «ظلم لمستحقي الوظيفة.»

مجلس الوزراء يؤكد على مواقف المملكة الدائمة مع الشعب الفلسطيني في قيام دولته المستقلة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622248

لرياض - «الحياة | «منذ **3**ساعات في 20 فبراير 2019 -اخر تحديث في **20**فبراير 2019 / 00:09
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، الجلسة، التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الثلاثاء في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.
وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على نتائج مباحثاته مع رئيس دولة فلسطين محمود عباس، وما جرى خلالها من بحث لمستجدات الأوضاع على الساحة الفلسطينية، وتجديد التأكيد على مواقف المملكة الدائمة والثابتة مع الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة في قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.
وأوضح وزير الخدمة المدنية وزير الإعلام بالنيابة الأستاذ سليمان بن عبدالله الحمدان في بيانه لوكالة الأنباء السعودية

عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء أكد أن تدشين خادم الحرمين الشريفين ووضع حجر الأساس لـ 1281 مشروعاً تتجاوز تكلفتها الإجمالية 82 بليون ريال تغطي مختلف قطاعات التنمية في منطقة الرياض يجسد مسيرة النهضة التنموية المباركة التي تشهدها كل مناطق المملكة تحقيقاً لأهداف رؤية المملكة الطموحة 2030 التي تسعى لتعزيز مكانة المملكة واستثمار ما تزخر به من إمكانات وقدرات ومقومات، كما أعرب مجلس الوزراء عن تقديره لأمر خادم الحرمين الشريفين بإطلاق سراح جميع السجناء المعسرين من المواطنين بمنطقة الرياض كما تم في بعض مناطق المملكة الأخرى في قضايا حقوقية وليست جنائية ممن لا تزيد مديونياتهم عن مليون ريال وثبت إعسارهم شرعاً وتسديد المبالغ المترتبة عليهم.

واطلع المجلس على نتائج زيارة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود لجمهورية باكستان الإسلامية وتطلعه لنتائج زيارتيه القادمتين لجمهورية الهند وجمهورية الصين الشعبية التي جاءت بناء على توجيه خادم الحرمين الشريفين، وانطلاقاً من حرصه على التواصل وتعزيز العلاقات بين المملكة والدول الشقيقة والصديقة في المجالات كافة واستجابة للدعوات المقدمة لولي العهد.

وأكد في هذا السياق، أن ما تم خلال زيارة ولي العهد لجمهورية باكستان من مباحثات مع رئيس الجمهورية الدكتور عارف علوي ودولة رئيس الوزراء السيد عمران خان وكبار المسؤولين فيها، وإنشاء مجلس التنسيق السعودي - الباكستاني والتوقيع على سبع اتفاقيات ومذكرات تفاهم ثنائية بحجم استثمار 20 بليون دولار يجسد متانة العلاقات الاستراتيجية بين البلدين الشقيقين والرغبة في تعزيزها وتعميقها في المجالات كافة.

وبين الحمدان أن مجلس الوزراء تطرق إلى مشاركة المملكة في المؤتمر الوزاري لتعزيز مستقبل السلام والأمن في الشرق الأوسط الذي عقد في وارسو، وما تم خلاله من تأكيد استمرار المملكة في دورها الريادي وجهودها ومبادراتها في محاربة الإرهاب والتطرف بما يضمن التعاون والتنسيق الداعم للجهود الدولية والإقليمية في القضاء على التنظيمات الإرهابية.

كما رحب بالبيان الصادر عن وزراء خارجية المملكة والإمارات وبريطانيا وأمريكا عقب الاجتماع بشأن بحث الوضع في اليمن الذي عقد في وارسو، وما اشتمل عليه من تأكيد الالتزام بإيجاد حل سياسي شامل للصراع في اليمن، وتأييد للاتفاقات التي تم التوصل إليها في السويد في ديسمبر 2018، وتنديد بزعزعة إيران لاستقرار اليمن عبر التمويل غير المشروع للحوثيين بالصواريخ والأسلحة المتطورة في انتهاك لقراري مجلس الأمن الدولي **2216**و2231. وأفاد الأستاذ سليمان بن عبدالله الحمدان أن مجلس الوزراء أصدر في ختام جلسته القرارات التالية: بعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (33 **(9 /** ورقم (34 / 9) المؤرخين في 17 / 4 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرتي تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة خارجية المملكة العربية السعودية وكل من وزارتي خارجية جمهوريتي يتوانيا وزامبيا .وأُعد مرسومان ملكيان بذلك.

تأسيس التحالف الدولي للطاقة الشمسية

قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بالتوقيع على الاتفاقية الإطارية في شأن تأسيس التحالف الدولي للطاقة الشمسية، ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية. كما قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الهندي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال كفاءة الطاقة بين المركز السعودي لكفاءة الطاقة في المملكة العربية السعودية والمجلس الوطني للإنتاجية في جمهورية الهند، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

مذكرات تفاهم بين السعودية والإمارات

بعد النظر في قرارات مجلس الشورى رقم (27 / 8) ورقم (28 / 8) المؤرخين في **1440 / 4 / 12**هـ ورقم (36 / 10) ورقم (37 / 10) المؤرخين في 18 / 4**1440 / ** هـ، ورقم (40 / 11)، ورقم (41 / 11) المؤرخين في 19 / 4 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرات تفاهم بين حكومتي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في المجالات الآتية: البيئة والمياه والزراعة، الشباب، الخدمات والأسواق المالية، التعاون الجمركي والسوق المشتركة، الإسكان، القطاع اللوجستي والبنية التحتية. وأُعدت مراسيم ملكية بذلك.

التعاون مع الهند في مجال

الإنتاج المشترك للصوتيات والمرئيات

قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الإعلام ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الهندي في شأن مشروع اتفاقية بين وزارة الإعلام في المملكة العربية السعودية ووزارة الإعلام والإذاعة في جمهورية الهند في مجال الإنتاج المشترك للصوتيات والمرئيات، ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية.

سماع أقوال المتهم في قضايا

العنف الأسري بحضور أخصائي نفسي

قرر مجلس الوزراء إضافة فقرة تحمل الرقم (3) إلى المادة (الحادية والسبعين) من اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات

الجزائية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (142) وتاريخ 21 / 3 / 1436هـ بالنص الآتي: «يكون سماع أقوال المتهم في قضايا العنف الأسري والتحقيق فيها، بحضور أخصائي نفسي أو اجتماعي من ذوي الخبرة عند الحاجة.«
ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة
وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة)وزير مفوض)، وذلك على النحو التالي: ترقية عبدالرحمن بن سليمان بن محمد العلي إلى وظيفة (مدير عام الشؤون المالية والميزانية) بالمرتبة الخامسة عشرة بالقوات البحرية، ترقية المهندس سليمان بن إبراهيم بن سليمان العريفي إلى وظيفة (مستشار أمني) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الداخلية، ترقية المهندس فارس بن مياح بن شفق السرحاني إلى وظيفة (أمين منطقة تبوك (بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية، ترقية منصور بن عبدالعزيز بن حمد العسكر إلى وظيفة (مدير عام التطوير الإداري) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الحرس الوطني، ترقية المهندس فهد بن عبدالعزيز بن عبدالله القفاري إلى وظيفة (مستشار هندسي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الحرس الوطني، ترقية المهندس سعود بن عبدالعزيز بن سعود الزنيفير إلى وظيفة)مهندس مستشار مدني) بالمرتبة الرابعة عشرة بأمانة منطقة الرياض.
ترقية الآتية أسماؤهم إلى وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية وهم: أحمد بن عبدالله بن محمد آل فريان، عبدالله بن ناصر بن فائز الشريف، عبدالإله بن خدام بن صالح الفايز، حاتم بن عبدالعزيز بن عثمان إدريس، عبدالهادي بن محمد بن عطا جابر، خالد بن حمد بن محمد الخريجي، فهد بن سالم بن فيصل أبو ثنين، إياد بن غازي بن سليمان حكيم، عبدالعزيز بن صالح بن إبراهيم الطويان، فيصل بن غازي بن إسماعيل حفظي، علي بن غنام بن سالم الدوسري، عبدالمنعم بن عبدالرحمن بن صالح المحمود.
واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها التقارير السنوية للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، والهيئة السعودية للحياة الفطرية، والهيئة العامة للجمارك، عن عام مالي سابق، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

استحدثت مؤشراً لرصد أعمالها على منصة ذكاء الأعمال

«العدل" تبدأ نشر إحصاءات المحاكم العمالية إلكترونياً وبشكل شهري

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4622191

الرياض - «الحياة | «منذ **5**ساعات في 20 فبراير 2019 -اخر تحديث في **19**فبراير 2019 / 19:11
بدأت وزارة العدل نشر القضايا الواردة والأحكام الصادرة عن المحاكم العمالية في المملكة عبر تقريرها البياني الشهري، أسوة بالمؤشرات الإحصائية المتاحة مسبقاً، وذلك تعزيزاً للشفافية ونشراً للوعي القضائي لدى المستفيدين، وخدمة للمهتمين والباحثين وذوي الاختصاص بما يتيح المرونة القصوى في عرض وتحليل البيانات.
ويأتي التقرير البياني الشهري الذي تصدره الوزارة وتنشره على بوابتها الإلكترونية، هذا الشهر متضمناً للمرة الأولى بيانات إحصائية عن المحاكم العمالية في المملكة تشمل القضايا الواردة والأحكام الصادرة خلال شهر جمادى الأولى الماضي.
وتضم منصة ذكاء الأعمال ثلاثة مؤشرات رئيسة تشمل مؤشرات قضائية، ومؤشرات تنفيذ، ومؤشرات التوثيق، إضافة

إلى المؤشرات العامة التي تعكس تحليلات لواقع المؤشرات الرئيسة، فيما توجد المؤشرات العقارية على البوابة الخارجية للوزارة لترصد حركة السوق العقارية.
وتختص المحاكم العمالية بالنظر في الدعاوى المتعلقة بنظام العمل، وتشمل المنازعات المتعلقة بعقود العمل والأجور والحقوق وإصابات العمل والتعويض عنها، إلى جانب المنازعات المتعلقة بإيقاع صاحب العمل الجزاءات التأديبية على العامل أو المتعلقة بطلب الإعفاء منها، وكذلك الدعاوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل، إضافة إلى المنازعات الناشئة عن تطبيق نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية.
وكشفت بوابة ذكاء الأعمال أن المحاكم العمالية في المملكة أصدرت خلال شهر جمادى الأولى الملضي بإجمالي 1860 حكماً، تصدرتها ثلاث محاكم هي المحكمة العمالية بالرياض، المحكمة العمالية بمكة المكرمة، المحكمة العمالية بالمدينة المنورة.
وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، أعلن في وقت سابق اكتمال منظومة القضاء المتخصص بإنشاء المحاكم العمالية ومباشرة اختصاصاتها المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية بالنظر في القضايا العمالية، وذلك بافتتاح 7 محاكم عمالية، و27 دائرة عمالية في مدن ومحافظات المملكة، إضافة إلى تسع دوائر عمالية للاستئناف.
ودشن وزير العدل قبل عامين بوابة المؤشرات العدلية التي تشتمل على بيانات وإحصاءات تعكس واقع العمل في المحاكم وكتابات العدل لتوفير متابعة إلكترونية دقيقة وتقييماً واضحاً للأداء، والمساهمة في اتخاذ القرارات المناسبة، إضافة إلى توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية، وتحسين معايير الشفافية، وتدعيم قنوات التواصل مع المستفيدين.

«الشورى» يطالب بمراقبة قنوات التوظيف لمعالجة البطالة

دعا «العمل» إلى إطلاق مبادرة تستهدف دعم أبناء الشهداء

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/616079

جابر المالكي ـ الرياض
طالب مجلس الشورى أمس، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإطلاق مبادرة تستهدف أبناء الشهداء بالرعاية وتقديم الدعم لهم ومتابعتهم حتى يصلوا للتمكين والاعتماد على النفس، وبتوسيع مبادراتها لرعاية الأيتام لتشمل دمج الأيتام (ذكور وإناث) من ذوي الظروف الخاصة في جميع الأنشطة الاجتماعية والوطنية والعلمية والإعلامية بما يمكنهم من الانخراط في المجتمع.
جاء ذلك في قرار اتخذه المجلس بعد أن اطلع على وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب. وطالب المجلس وزارة العمل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير العمل على استراتيجيتها بما يحقق احتياجات سوق العمل، ومراقبة أداء قنوات التوظيف على نحو يحقق الهدف من إنشائها.
ودعا المجلس الوزارة إلى تحفيز مؤسسات القطاع غير الربحي، برفع نسبة الدعم لتقوم بتوطين جميع الوظائف الإدارية، واستحداث وكالة للحماية الاجتماعية لتعزيز منظومة الحماية الاجتماعية. كما دعا المجلس وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إلى تقييم نتائج عمل الشركات الاستشارية التي شاركت في العملية التطويرية لمناشط الضمان الاجتماعي وبرامجه المساندة، وتحديد ما تبنته الوزارة من مخرجات الدراسات لتلك الشركات وقياس العائد مقارنة بالتكلفة.
وأهاب المجلس في قراره بالوزارة بتضمين تقاريرها القادمة تفصيلاً لخطة وكالة التوظيف والدور الذي ستقوم به لمعالجة البطالة، وما يؤكد فاعلية أدائها لتحقيق التوطين من خلال مؤشرات واضحة.
وفي توصية إضافية تقدم بها إلى المجلس الدكتور فهد بن جمعة تطالب الوزارة بتحديد العمل والأجر بالساعة بدلاً من

العمل والأجر الشهري للعاملين في القطاع الخاص، بما يتلاءم مع تكلفة المعيشة السنوية في مختلف مناطق المملكة، إلا أن هذه التوصية لم تحز على الأغلبية عند التصويت عليها.
وأوضحت رئيسة اللجنة الدكتورة مستورة الشمري في تبرير على عدم قبول التوصية بأن هذه التوصية متحققة فعلاً من خلال مشروع نظام العمل المرن داخل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الذي عالج إمكانية استخدام مثل هذا النوع من العقود بضمان كل ما يتعلق بأمر العامل، حيث ضمن ما شملته التوصية من حيث العمل والأجر والمرونة وبدل العمل والبدل الشهري.
وسيستكمل المجلس مناقشة بقية التوصيات الإضافية المقدمة على وجهة نظر لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في الجلسة اللاحقة اليوم.

مناقشة نظام لـ «التوثيق» مكون من 57 مادة

ناقش المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن مشروع نظام التوثيق، وطالبت اللجنة في توصياتها التي تقدمت بها إلى المجلس بالموافقة على مشروع نظام التوثيق. وقد أجرت اللجنة نقاشاً لمواد مشروع النظام وأجرت بعضاً من التعديلات الموضوعية والصياغية على مواده.
ويتكون مشروع النظام من 57 مادة ويهدف إلى تسهيل عملية التوثيق وتيسيرها على المستفيدين بما يوفر الوقت والجهد.
وفي نهاية المناقشة وافق المجلس على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة قادمة.
كما وافق المجلس خلال الجلسة على التمديد لمجلس إدارة الهيئة السعودية للمقيّمين المعتمدين بأعضائه الحاليين إلى حين الانتهاء من استكمال الإجراءات النظامية لتعديل نظام المقيمين المعتمدين وإعادة تشكيل المجلس تبعاً لذلك.

وزير "المدنية": لا يوجد موظفو "الأجور".. و"عكاظ" ترصد استمرار التوظيف

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1707311

إبراهيم علوي (جدة @i_waleeed22)

أحبطت تأكيدات وزير الخدمة المدنية سليمان الحمدان بعدم وجود موظفي العقود وبند الأجور في الجهات الحكومية، ووصفه من يوجد منهم بـ«المخالفين»، آلاف الموظفين الذين كانوا يمنون أنفسهم بالتثبيت، امتثالا لتوجيهات سابقة في هذا الشأن.
وفيما استغرب من يعملون حاليا على تلك البنود، أو من قدموا فعليا للعمل على ذات البنود، تصريحات الوزير، أمس الأول (الإثنين)، في لقاء تلفزيوني على قناة العربية مع الزميل خالد المدخلي، أكدوا أن العديد من الجهات الحكومية لا تزال تسمح بالتقديم على تلك البنود، ما يناقض ما قاله الوزير.
وأظهر رصد أجرته «عكاظ»، أن وزارة الخدمة المدنية نفسها تعين على ذات البند بشكل رسمي، من خلال برنامج «ساعد» الذي يستهدف طالبي العمل للوظائف المساندة »وظائف المستخدمين وبند الأجور». كما أن عددا من الجهات الحكومية فتحت التوظيف على بند الأجور، إذ أعلنت وزارة التعليم منذ أيام عدة فتح التوظيف على بند الأجور، من خلال إعلان رسمي حدد وظائف شاغرة لـ«مراسل مكتبي، ومراسلة مكتبية، وسائق.«
وامتد الأمر لديوان المظالم الذي طلب التوظيف على بند الأجور في الرياض لوظائف «ملاحظ خدمات عامة، ومراسل، وسائق، ومراسل مكتبي، ومعقب»، وكذلك الحال في جامعة الملك سعود التي طلبت تعيين مراسلة، وعرضت بلدية

الدرعية وظائف على بند الأجور فئة (أ) للعمل بمسمى سائق نقل ثقيل لحملة الثانوية العامة أو ما يعادلها، وأعلنت بلدية العلا وجود 10 وظائف نسائية شاغرة على بند الأجور فئة (أ، ب) للعمل بالبلدية بمسميات «مراقبة أسواق، ومشغلة مكتبية، وعاملة خدمات.»

وأثارت تصريحات وزير الخدمة المدنية عشرات من موظفي وموظفات بند الأجور والمستخدمين في 11 وزارة وجهة حكومية، منها التعليم العام والجامعي والدفاع والبلديات والصحة والشؤون الاجتماعية والحرس الوطني والعدل والصوامع والغلال والمياه والبيئة والزراعة، الذين علقوا في تغريدات على تويتر، مؤكدين أن الصرف على هذا البند لا يزال قائما من وزارة المالية، وكانوا يتوقعون حل المشكلة جذريا، لا أن يتم إنكار وجودهم، ما يقودهم إلى التشاؤم بضياع حقوقهم في التثبيت.

وتتساءل نوال الشمري التي تعمل في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية منذ 5 سنوات براتب 250 ريالا، هل ضاعت أحلامنا.

وهو ذات التخوف الذي يراه كل من محمد البلوي الذي يعمل على ذات البند منذ 8 سنوات، وعبدالهادي القحطاني الذي يعمل منذ 7 سنوات في البلدية، وخالد سمران المطيري الذي يعمل بجامعة الملك عبدالعزيز منذ 8 سنوات بعقد يجدد كل 9 شهور.

ويطالب أحمد المالكي، الذي يعمل في وزارة الشؤون البلدية والقروية على بند 105 منذ 8 سنوات، بالمساواة مع من تم تثبيتهم على بند الأجور. وتتفق معه فخرية مسامح العنزي، التي تعمل على بند التمويل الذاتي في جامعة تبوك منذ 7 سنوات، والتي تدعو الوزير للنظر بجدية في مصيرهم ومعاناتهم.

ويؤكد حسام السك أنه صبر 8 سنوات على أمل التثبيت، وتساءل: «هل من المعقول أن يخرج الوزير ليشطب كل الآمال بكلمة؟.»

2% نمو متوقع في الرواتب بالمملكة خلال 2019

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=361444&CategoryID=2

أبها: الوطن 2019-02-20 12:56 AM

أكدت نتائج دراسة مسح الرواتب في السعودية، أجرتها شركة توظيف عالمية، أن حجم النمو المتوقع في الرواتب بالمملكة سيبلغ 2% في جميع المجالات خلال 2019، مشيرة إلى أن الطلب في القطاع الحكومي سيزداد على مجالات معينة، أبرزها تكنولوجيا المعلومات، والقانون، والمال والأعمال، والبنوك، والموارد البشرية .

كشفت نتائج دراسة مسح الرواتب في السعودية، أجرتها شركة توظيف عالمية، أن حجم النمو المتوقع في الرواتب بالمملكة سيبلغ 2 % في جميع المجالات خلال **2019**، مشيرة إلى أن الطلب في القطاع الحكومي سيزداد على مجالات معينة أبرزها تكنولوجيا المعلومات والقانون والمال والأعمال والبنوك والموارد البشرية.

111 % ارتفاع نسبة الوظائف

قالت دراسة شركة التوظيف العالمية «روبرت والترز»، إن «التقرير جاء وفقا لدراسة كبيرة أجريت على مستوى الرواتب في بلدان الشرق الأوسط، حيث ستشهد كثير من البلدان عاما إيجابيا مع زيادة كبيرة في التوظيف في جميع أنحاء المنطقة مقارنة بالسنوات السابقة». وقامت العديد من شركات الخدمات المالية المحلية والدولية بزيادة موظفيها، خصوصا في 3 مدن خليجية بارزة هي الرياض والكويت ودبي. وارتفعت الوظائف في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 38 **%** على أساس سنوي وارتفعت الوظائف في المملكة العربية السعودية بنسبة 111 **%** على أساس سنوي، وفقا لمؤشر «روبرت وولترز للشرق الأوسط» الوارد في التقرير .وقال التقرير: «على سبيل المثال، فإن الاقتصاد الإماراتي الإيجابي سيعجل من نمو سوق الوظائف، مدفوعا في المقام الأول باستعادة أسعار النفط، والبيئات التجارية والسياحية النشطة، والارتقاء في الاستثمار قبل معرض إكسبو 2020 في دبي.»

دور الإنفاق
أكد التقرير أن برامج التوظيف المحلية في السعودية كان لها دور بارز في زيادة نسبة الوظائف بشكل كبير خلال الفترة الماضية، مع توقعات أن ترتفع نسبة التوظيف بشكل كبير خلال هذا العام، مدفوعة بمخططات رؤية 2030. وذكرت النتائج أن السعودية عززت من قدرتها في إجمالي الإنفاق بنسبة 7.4 % لعام **2019**، الأمر الذي من المرجح أن يزيد ثقة الشركات في التوظيف. وأضافت أن سياسة السعودة الصارمة، سيكون لها دور كبير في أن تعدل الشركات من توجهاتها وستخفض عدد الموظفين الوافدين لديها لصالح المواطنين خصوصا ممن يملكون الخبرات اللازمة. وأكد التقرير أن توطين الوظائف تضاعف خلال عام 2018 ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في عام 2019.
التكنولوجيا في المقدمة
من المتوقع أيضا أن تكون التكنولوجيا الرقمية في المقدمة في عام 2019، وسيكون المرشحون من ذوي الخبرة في مجال الروبوتات، والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في مقدمة المؤهلين لكثير من الوظائف التي سيطلبها القطاعان الحكومي والخاص. وتوصلت الدراسة إلى أن المتخصصين الأقوياء في مجال التكنولوجيا سيحصلون على زيادات في الأجور بنسبة تتراوح بين 10 و 15 %، في حين تستمر فرصة الحصول على مناصب عليا داخل مؤسسات الخدمات المالية كالبنوك وغيرها مهيأة بشكل كبير خصوصا أن هناك خططا طموحة لتعزيز الاقتصاد من خلال القطاعات غير النفطية.
أكثر طلبات التوظيف في القطاع الحكومي
تكنولوجيا المعلومات
القانون
المال والأعمال
البنوك
الموارد البشرية
حجم نمو الوظائف في 2019
2 % حجم النمو المتوقع في الرواتب
111 % ارتفاع الوظائف في السعودية على أساس سنوي
7.4 % إجمالي الإنفاق على التوظيف
15 % - 10 % زيادة الرواتب في قطاعات التكنولوجيا

القبض على الثمانيني المتحرش بالممرضة.. و"الصحة" تحقِّق معها بعد تداول الفيديو

أقاربه قالوا إنه لا يعي تصرفاته.. وناشدوا فحص قدراته العقلية قبل تعريضه للعقوبة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
https://sabq.org/yNxBMQ

حسن العيسي -القنفذة

ألقت الجهات الأمنية القبض على المسن المتحرش بالممرضة بمستشفى القنفذة، كما قامت "الصحة" باستدعاء الممرضة، والتحقيق معها بخصوص الحادثة، وذلك بعد تداول مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي فيديو تحرُّش أحد المشاهير بالممرضة .

وفي سياق متصل، قال أقارب المتحرش إنه شخص يعتبر في حكم الجاهل - حسب وصفهم -لأنه لا يعي تصرفاته. وقال آخرون إنه ناقص عقل، وأصبح ضحية ضعاف النفوس الذين يدفعونه لمثل تلك التصرفات المشينة لهدف السخرية والفكاهة .

وناشد أقارب المتحرش الجهات المعنية فحص قدراته العقلية قبل تعريضه للعقوبة، وحفظ حقوقه الإنسانية، ومنعه من تعرُّض الآخرين له، وملاحقتهم قانونيا، وإيقاع أشد العقوبة بمن يصوِّره لغرض الإساءة والسخرية .

حماية المعلمين من الاعتداء

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
https://www.al-madina.com/article/616028

فاتن محمد حسين

في مقطع استثنائي انتشر مؤخراً يظهر فضيلة الشيخ الدكتور عبدالرحمن السديس يُقبِّل يد فضيلة الشيخ عثمان طه خطاط المصحف الشريف؛ عظيمٌ يُقبِّل يدَ عظيمٍ آخر.. هكذا هم أهل العلم والفضل في تواضعهم وكريم أخلاقهم فلا ينقص ذلك السلوك منهم مثقال ذرة بل يزيدهم رفعةً ومكانة.. نعم هذه هي التربية القرآنية التي تربى عليها الجيل الشامخ بالقيم.. فأضحوا نماذج وقدوات فذة..

وبقدر إعجابي بالمقطع بقيت لوهلة أتأمل وأقارن بينه وبين مشاهد في واقعنا التربوي من مظاهر مؤسفة، فطالبٌ يدخل مدرسته برشاش لتهديد الهيئة الإدارية، وولي أمر طالب مع أبنائه يقتحم مدرسة ويعتدي على معلم في فصله وأمام طلبته!!، ومشاهد اجتماعية كثيرة تنم عن استهتار بقيم احترام الكبار..

وحقيقة فإن هذه المظاهر ليست بجديدة علينا وربما وجدت قبل أكثر من عقدين من الزمان.. وقد وضُعت (لائحة الانضباط السلوكي) منذ عام 1425هـ وعُدّلت اللائحة في عام 1437هـ وأصبحت في أيدي الطلاب والطالبات وتوضع في أفنية المدارس ولكن للأسف لا تُطبق في الواقع الفعلي وكما يجب!!.. وربما كان ذلك لاعتبارات مستقبلية تؤثر على سمعة الطالب.. وكثيراً ما تتدخل الوساطات في منع العقوبة وغيرها من الأمور الخفية ولذلك لم تحقق الهدف منها!.

ولكن استمرار التطاول على المعلمين جسدياً وتدمير سياراتهم من بعض الطلاب المتنمّرين وأولياء أمورهم وابتزازهم بإعطائهم درجات أو ملخصات للاختبارات.. سلوكيات أوجدت شرخاً وفجوة نفسية واجتماعية وتؤثر سلباً على المخرجات التربوية والتعليمية.

وقد كنت طالبت في كتابي:(واقعنا التربوي والتعليمي.. التحديات والتطلعات) ص18 «بإصدار ميثاق أخلاقيات طالب العلم ولائحة بالعقوبات، والتوضيح بأن العقوبة تطال ولي الأمر الذي يعتدي على أحد معلمي المدرسة وذلك على غرار ما قامت به الإدارة القانونية بوزارة الصحة بإعلان بأن الاعتداء على الممارسين الصحيين (لفظياً أو جسدياً) يؤدي لعقوبة السجن لمدة تصل إلى 10 سنوات وغرامة مالية بحد أعلى مليون ريال .وربما يكون الصوت قد وصل وهاهي وزارة التعليم تدرس حالياً إصدار لائحة لحماية المعلمين من الاعتداء وتتضمن الحقوق والواجبات كما في صحيفة المدينة 6/6/1440هـ.

ونأمل أن لا يطول انتظار الميدان التربوي لهذه اللائحة وأن تتضمن حقوق المعلم التي سلبت منه فأصبح فقط ممارساً للتعليم ويطبق المقررات وفقد مكانته وسُلبت هيبته.

بل ضرورة إعادة النظر في)العقاب) وهو وسيلة من أساليب التربية وليس بالضرورة أن يكون عقاباً بدنياً بل عقاباً

معنوياً فيحرم الطالب مثلاً من الذهاب لرحلة أو ممارسة نشاط محبب أو نقص في درجة السلوك.. حتى يشعر بالخطأ واعطاء المعلم الحق في ممارسة تلك العقوبات.
بل هناك الكثير من المعلمين والمعلمات الذين يطالبون بإعادة المركزية لاختبارات الثانوية العامة حتى لا يكون للطلاب تأثير على المعلمين والمعلمات بابتزازهم في الأسئلة والملخصات وكما يحدث في المدارس الأهلية والذي أوجد فارقاً كبيراً في مستوى اختبار القياس والاختبار التحصيلي للطلاب والطالبات..
ولكن قبل هذا وذاك لا بد من تكثيف الدورات التدريبية للمعلمين والمعلمات بالأساليب التربوية في معاملة الطلاب؛ فالمعلم وشخصيته وصفاته الجسمية والخلقية والنفسية وحسن هندامه وكفاياته التدريسية وحسن إدارته للصف وطرائق تدريسه كلها عوامل تعزز من احترام الطالب له وتردم جزءاً كبيراً من الفجوة الاتصالية بين قطبي العلاقة وبذلك نعيد للمعلم هيبته ومكانته التي فقدها.

البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري وسيلة إنقاذ تنموي

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 15 جماد ثاني 1440هـ - 20 فبراير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=38436

عبلة مرشد

تعدّ موافقة المقام السامي على تنفيذ توصيات البرنامج الوطني لمكافحة التستر التجاري، تتويجا رفيعا للجهود الكبيرة التي توليها القيادة نحو تمكين المواطن، وتحفيز الاستثمار في السوق الوطني، إذ يعدّ البرنامج إحدى مبادرات برنامج التحول الوطني 2020، وهو معني بتوحيد جهود 10 جهات حكومية، بهدف السيطرة على ظاهرة التستر التجاري ومكافحتها في مختلف القطاعات، وذلك بهدف خدمة توطين مجالات وفرص العمل، وتحفيز الاستثمار في سوق العمل السعودي للمواطنين، بحيث يعمل البرنامج على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب والمشجع لممارسة الأعمال المختلفة التي يتطلبها سوق العمل وواقع التنمية المأمولة.
وقد تضمن البرنامج في مستهدفاته مراجعة كل الأنظمة والتشريعات ذات الصلة بسوق العمل، والتي خلالها يمكن ضبط الموارد البشرية العاملة، والأنظمة التي تحكم انسيابية العمل وتصحيح مساره الوطني، وتوجهه نحو تحقيق مستهدفاتنا الوطنية التي نسعى إلى بلورتها لواقع نشهده، ومنجزات ينعم بثمارها المواطنون.
وتفاعلا مع التطور الملاحظ في ممكنات السوق العالمي ومكوناته الاقتصادية، فإن البرنامج يهتم بتحفيز التجارة الإلكترونية، واستخدام التقنية المتقدمة، كحلول لكثير من تحدياتنا التنموية، كما يهدف إلى تنظيم التعاملات المالية للحد من خروج الأموال، وبما يسهم في تعزيز النمو في القطاع الخاص لمصلحة المواطن، سواء كان صاحب عمل أو موظفا، خلال توليد الوظائف للمواطنين.
ومن جهة أخرى، فإن البرنامج يستهدف رفع الوعي المجتمعي العام بسلبيات التستر، وتشديد الرقابة الرسمية، خلال توحيد الجهود بين القطاعات المختلفة، وتعاونها في القضاء على ظاهرة التستر التجاري، وبتلك المنظومة من الجهود والسياسات الجادة، يمكننا -بإذن الله- القضاء على ظاهرة التستر وسلبياتها، كما يمكننا تحقيق نقلة نوعية كبيرة في مستوى مردونا الوطني من مواردنا الاقتصادية والبشرية المختلفة، وذلك خلال رفع مستوى إسهام مواردنا في الإنتاج المحلي لموازنة الدولة، والدفع نحو تنويع الاستثمار والتجارة والتصنيع في مواردنا المتاحة، علاوة على إيجابياته الكبيرة في معالجة أحد أهم تحدياتنا الوطني، وهي البطالة، خلال إتاحة فرص العمل والتوظيف لأبنائنا وشبابنا في مختلف المجالات التي يحتكرها غير المواطن تحت مظلة التستر التجاري، والتي لا يستفيد منها المواطن الشريك في عملية التستر، سوى

الفُتات من المردود المادي، مقارنة بحجم العائد المادي من تلك الأعمال في مختلف مجالاتها، سواء في تجارة التجزئة والجملة، أو المشاريع والورش وغيرها من الاستثمارات المختلفة.
مما يجدر التنويه إليه، أن انعكاسات التستر السلبية عميقة ومتشعبة، لأنها تلقي بظلالها على جميع مقدرات الوطن والمواطنين. فالتستر لا يعني فقط تسرب كمٍ كبير من الأموال التي تم استثمارها داخل الوطن إلى خارجه، بعد الاستفادة من مختلف وسائل الدعم والمساندة الرسمية الوطنية، من القطاعات المختلفة ذات الصلة بالسوق والتجارة والصناعة والتمويل وغيرها، وإنما يعني كذلك حجب فرص عمل مهمة جدا عن المواطنين، وحرمانهم من الاستفادة من ريعها الذي يمكن أن يسهم في تحقيق تنمية ورفاه اجتماعي للمواطنين، وبما يدفع نحو مزيد من الانتعاش الاقتصادي الذي نرقبه، ويعمل على تحريك أموالنا داخل السوق الوطني بما يسهم في تنميته ورخائه، ليكون أكثر جاذبية ومنافسة للاستثمار الأجنبي.
ومما لا شك فيه، أن القضاء على التستر من شأنه أن يسهم فعليّا في تحقيق رؤيتنا الوطنية وتطلعاتنا الطموحة في تنويع قاعدتنا الاقتصادية، وتدريب مواردنا البشرية، ورفع نسبة مشاركة المواطن في التنمية.
ومما يجب التنويه إليه، أن التشارك بين عدد من القطاعات الوطنية الرسمية لتنفيذ برنامج مكافحة التستر التجاري، من شأنه أن يُعزز من عملية مكافحة الظاهرة، ويقوّي من وسائل وأدوات إحكام السيطرة عليها، خلال مختلف الأنظمة والتشريعات والوسائل المعنية بمراقبة ومتابعة واقع ومجريات الأمور والأعمال في سوق العمل الوطني، كما يمكنها ملاحظة حجم الأموال المتحصلة وحجم التسرب فيها في القطاعات المختلفة.
ومن جهة أخرى، فإنه خلال ذلك التشارك المؤسسي في مكافحة التستر، يمكن رصد حركة وواقع الاستثمار الإيجابي والسلبي للأعمال في سوق العمل، للتحفيز إليه والتوجيه نحوه، أو الحد منه، كما يمكن التخطيط لبرامج تدريبية تشاركية بين القطاعات المعنية بالاستثمار المستهدف، لاستقطاب الأيدي العاملة الوطنية لتدريبها وتأهيلها بأقل التكاليف، وبمستوى عالٍ من الجودة والكفاءة في الأداء، بما يكفل بناء اللبنات الأساسية من الموارد البشرية الوطنية لمختلف الحرف والمهن والوظائف.
ولعله من الأهمية بمكان، استدراك الشفافية والمصداقية في الأداء الشامل لتلك العملية التشاركية في التنفيذ، وأن يكون التنسيق في الجهود والسياسات قاعدة ينطلق منها البرنامج، وأن تكون الإجراءات الموضوعة للتنفيذ تخدم بعضها بعضا، ومتوائمة نحو تحقيق الهدف الأسمى لطموحاتنا الوطنية، وأن يتحمل القائمون على البرنامج أمانة المسؤولية الوطنية في التوجه نحو الإصلاح المستهدف، بأن يكون استشعار المسؤولية في العمل، والإخلاص والشفافية في الأداء والعطاء، شعارهم وديدنهم، لتكون النتائج بحجم التوقعات المستهدفة، وبما يليق بالآمال المعقودة والطموحات المنتظرة، في وطن يمثل المواطنون قاعدته التي يرتكز عليها، ومنبره الذي يرفع رايته فوقها بكل فخر وعزة واطمئنان.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 15 جماد ثاني 1439هـ - 20 فبراير 2019م

https://www.al-madina.com/article/616022

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 15 جماد ثاني 1439هـ - 20 فبراير 2019م

http://www.alriyadh.com/1738955